

دور القروض الاستثمارية في دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في محافظة ديالى للمدة 2008- 2018 / دائرة العمل والتدريب المهني - حالة دراسية

م. ضياء حسين سعود

diaa.saud@gmail.com

جامعة ديالى - كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب الاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، قامت الحكومة العراقية من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تبني برنامج منح القروض الاستثمارية من عام 2007 لاستيعاب اكبر شريحة من العاطلين عن العمل، إذ أن المشكلة التي تواجه إقامة المشاريع الصغيرة تتمثل في نقص التمويل، ولحل هذه المشكلة يكون من خلال الدعم المحلي أو الدولي، وقد اظهرت نتائج البحث هناك تزايداً في أعداد المسجلين على طلب القروض الاستثمارية، وذلك للحاجة لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل في مختلف المجالات (صناعية، خدمية، تجارية)، ويوصي الباحث إلى ضرورة التنسيق مع المنظمات الدولية في تنفيذ ودعم المشاريع الصغيرة لإيجاد فرص العمل وتطوير وتوسيع برامج التشغيل والقروض وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: القروض، المشاريع الصغيرة، الدخل

The Role of Investment Loans in Supporting Small Income - Generating Projects 2008-2018 /Department of Labor and Training Case study

lect. Diaan Hussain Saud

diaa.saud@gmail.com

Diyala University - College of Administration and Economics

Received 25/2/2020

Accepted 28/7/2020

Abstract: As a result of the bad economic and social conditions and the inability of the public sector to absorb the large numbers of unemployed, the Iraqi government, through the Ministry of Labor and Social Affairs, adopted the investment loan grant program from 2007 to accommodate the largest segment of the unemployed, as the problem facing the establishment of Small projects are represented in a lack of funding, solving this problem is through local or international support. The results of the research have shown an increase in the number of registrants on the request for investment loans, due to the need to create small income-generating projects in various fields (industrial, service, commercial). The researcher recommends the need to coordinate with international organizations in implementing and supporting small projects to find job opportunities and develop and expand employment programs and loans in accordance with the requirements of the labor market.

Keywords: Loans, Small Projects, Income.

مقدمة

لجأت الحكومة العراقية في سنة 2006 إلى تشكيل لجنة عليا للتشغيل والتدريب المهني، نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحالة الركود الاقتصادي ونقص القدرات والمهارات الفنية والتعليم وفقاً لمتطلبات سوق العمل، فضلاً عن عدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص على استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين، حيث ان جهود وزارة العمل اعتمدت وبشكل اساسي على تبني برنامج للقروض الصغرة منذ سنة 2007 لاستيعاب أكبر شريحة من العاطلين لإنشاء مشروعات صغيرة

الحجم ، لذلك فإن مسألة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة ومصادر تمويلها يمثل احد عوامل النمو الاقتصادي والدور الايجابي الذي يلعبه في تنمية الدخل لاسيما ذوي الدخل المحدود.

يتضمن البحث معرفة دور القروض الاستثمارية الممنوحة من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى للمدة 2008-2018، إذ أن هناك شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل المسجلين والراغبين في الحصول على تلك القروض الاستثمارية، من أجل إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل ، لذلك تم التطرق من خلال هذا البحث إلى مفهوم القروض الاستثمارية والمشاريع الصغيرة، وبيان مدى أهميتها ومصادر تمويلها، وما هي اهم معوقاتهما في الجانب النظري للبحث، كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب العملي لتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها عن طبيعة الظاهرة قيد الدراسة، أما من الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص هي ضرورة توفير الدعم سواء كان محلياً أم دولياً لإقامة المشاريع الصغيرة في محافظة ديالى، وذلك لإيجاد فرص العمل وتطوير وتوسيع برامج التشغيل والقروض وفقاً لمتطلبات سوق العمل .

المبحث الاول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث Research Problem

بالرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وانتاج السلع والخدمات بأسعار مناسبة لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى، الا أنها تواجه مشكلة التمويل وذلك بسبب ضعف دور المصارف ومؤسسات التمويل في هذا المجال .

2. فرضية البحث Research Hypothesis

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن للقروض الاستثمارية دوراً مهماً في دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود والحد من العاطلين عن العمل المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى .

3. أهداف البحث Research Objectives

1. معرفة كيف يمكن إن تساعد المشاريع الصغيرة من الحد مشكلة البطالة المنتشرة بين فئة الشباب العاطلين عن العمل في محافظة ديالى.
2. معرفة مريرات واسباب اللجوء إلى القروض كمصدر من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
3. تحليل برنامج منح القروض للمسجلين (العاطلين عن العمل) في دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل .

4. منهج البحث Research method

لتحقيق اهداف البحث سيتم اعتماد منهج الاستقراء لتحليل البيانات المتعلقة بدائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى، والتي شملت أعداد المشاريع التي تم تمويلها وشمولها ببرنامج القرض الاستثماري، واعداد المسجلين ومبلغ القرض الاستثماري للمدة 2008-2018.

5. حدود البحث Research Limits

- أ. الموضوعية: بيان دور القروض الاستثمارية في دعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل في محافظة ديالى .
- ب. الحدود الزمانية: تتحدد البعد الزمني للبحث للمدة 2008/2018
- ت. الحدود المكانية: تجسدت الحدود المكانية للبحث في دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى.

6. هيكلية البحث :Research Structure

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني تناول الجانب النظري للبحث، إذ تضمن مفهوم القروض الاستثمارية والمشاريع الصغيرة، أهميتها ومصادر تمويلها ومعوقاتهما فيما أختص المبحث الثالث بالجانب التطبيقي، إذ تضمن برنامج القروض الاستثمارية والمشاريع التي تم تمويلها وشمولها بهذا البرنامج، واعداد المسجلين على تلك القروض الاستثمارية.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

• اولاً: مفهوم القروض الاستثمارية

تعرف القروض الاستثمارية بانها: تلك القروض التي تمنح لتمويل نشاطات استثمارية لفترة طويلة والتي تهدف للحصول أما على وسائل الإنتاج ومعداته أو على عقارات، لذلك فهي عبارة عن أنفاق حالي ينظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل (لطرش، 2005: 37) كذلك تعرف القروض الاستثمارية بأنها القروض التي تمنحها المؤسسات المالية للأفراد لتمويل شراء الاصول الثابتة، ذات الطبيعة الاستثمارية مثل (الاراضي والمباني والالات والمعدات) ويتم تسديد تلك القروض الممنوحة على المدى الطويل (رمضان، 2008 : 79) .

1. أنواع القروض

تتعدد أنواع القروض العامة وصورها طبقاً للمعيار الذي يستند إليه التقسيم، فمن ناحية مصدر الأموال المكاني يمكن التفرقة بين نوعين من القروض هي:

- أ- القروض الداخلية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتها سواء كانوا مواطنين أو اجانب، ومن أهم عوامل نجاح هذه القروض وجود فائض من المدخرات الوطنية، عن حاجة الاسواق (اي حاجة الاستثمار الخاص)، اضافة الى استعداد المدخرين للاكتتاب في السندات الحكومية لما تهيأ لهم من استثمار مضمون بمزايا لا تقل عما هو سائد في السوق. (صندوق النقد الدولي، 1991: 30)
- ب- القروض الخارجية : وهي القروض الممنوحة من قبل الحكومات أو المؤسسات الدولية والتي بموجبها يستلم البلد رؤوس أموال اجنبية من بلد آخر يستطيع من خلاله شراء مستلزمات التنمية (Yarbrougu,2007: p315).
- ت- اما من ناحية معيار مدة القرض العام فيمكن تقسيمها الى قروض قصيرة الاجل وقروض متوسطة وطويلة الاجل، فالأولى تشير الى القروض التي لا تتجاوز مدتها سنتين ، اما المتوسطة فهي القروض التي تزيد مدتها عن سنتين وتقل عن عشر سنوات اما القروض التي تزيد مدتها عن العشر سنوات فيطلق عليها تسمية القروض طويلة الاجل (نايف، 1994، 94) .
- ث- القروض الميسرة : تمتاز القروض الميسرة عن القروض التجارية بما يسمى بعنصر الهبة والمتمثل بالشروط المالية التي تمنحها الدول المانحة للدولة المستقبلة فيما يتعلق بانخفاض سعر الفائدة أو عدم وجودها نهائياً ، وطول مدة السداد ، ووجود فترة سماح ، بالإضافة لإمكانية تسديد القروض كلياً أو جزئياً بعملة الدول المستقبلة للقرض (الهادي ، 2013: 61) .

2. مبررات واسباب اللجوء للقروض

أن الحاجة للاقتراض تعد المبرر الموضوعي لسد فجوة الموارد المحلية الناشئة من الفرق بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة، وتبعاً لذلك فإن الدول تواجه ثلاثة خيارات للحل، الأول هو ان ترضى بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية، والثاني هو ان تعمل على تعبئة فائضها الاقتصادي والذي تستحوذ عليه الطبقات الغنية كي تتمكن من رفع معدل ادخارها المحلي، والثالث هو ان تلجأ الى مصادر التمويل، فاذا كانت المواد المحلية الاقتصادية غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فهذا يحتم اللجوء الى مصادر التمويل الخارجي، ومن جانب اخر فإن عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدولة من ميزانها التجاري (اي عندما تكون قيمة استيراداتها اكبر من قيمة حصيلة صادراتها) فيتم تغطية هذا العجز عن طريق التمويل الخارجي الاضافي، وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم الفجوة في التجارة الخارجية. (زكي، 1985: 5)

واستناداً لما تقدم فإن ذلك يعني ان التمويل الخارجي ليس بديلاً عن الادخار المحلي بل مكمل له بشرط استخدام حصيلة القروض الخارجية في تمويل المشاريع المنتجة، ومن ذلك فإن طلب القروض الخارجية والداخلية ليس عيباً في حد ذاته بل المهم ان يكون طلبها لغرض انتاجي وليس لغرض استهلاكي ويمكن ان نحدد اسباباً اخرى تبرر وتفسر اللجوء الى القروض العامة، وكما يأتي:

- أ- التوسع الكبير في وظائف الدولة التي تؤديها خدمة لأفراد المجتمع لأسباب مختلفة وما يترتب عليه من زيادة في الانفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة المتاحة.
- ب- ضعف التناسق الزمني بين تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة ، مما يؤدي الى حدوث عجز مؤقت في الميزانية العامة بحيث تلجأ الدولة لتغطيته بقروض قصيرة الاجل سواء من البنك المركزي او المصارف التجارية الاخرى .
- ت- حدوث ازمات مفاجئة محلية او اجنبية خارجية (ظروف قاهرة كالحروب وغيرها) مما يضطر الدولة الى تمويل عملياتها التجارية عن طريق طلب القروض الداخلية او الخارجية بصورة استثنائية .
- ث- قد تكون القروض العامة سياسة اختيارية للدولة تأخذ بها للتغلب على اثار التقلبات الاقتصادية كمراحل الكساد الاقتصادي والفائض المالي للحصول على ما يلزمها من سلع انتاجية او استهلاكية ضرورية (عجام، 2002: 76)

• ثانياً: المشاريع الصغيرة - أهميتها ومصادر تمويلها وموالاتها

1. تعريف المشاريع الصغيرة

يشير الكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى أن دعم وتطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها وديمومتها تعتبر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء ، وذلك لما تلعبه هذه المشاريع من دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من مشكلة الفقر والبطالة بشكل خاص (Magableh,2004:p25) كذلك لها دور في دعم المصانع الكبيرة ومصدر للتحديث المطرد للصناعة والتجارة، وايضا تسهم الصناعات الصغيرة بنسب مهمة من النشاط الصناعي في البلدان الصناعية والنامية (السيد فتحي، 2010: 44) وتعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تتصف بمحدودية قدرتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، سواء من حيث رأس المال المستثمر أو عدد العمال المشتغلين (Hobohm , 2008 : p213)، كما تعرف المشاريع الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي تشغل ما بين (10-49) عاملاً (Jean,2007:p4)، ويعتبر المشروع على أنه صغير، إذا توفرت فيه الخصائص التالية : (علي ، نهاد ، 2017: 620)

1. يعتمد على عدد قليل من العاملين ولا يتطلب كوادر إدارية ذات خبرات عالية.
2. إن صاحب المشروع عادة ما يكون هو مدير المشروع، وعلاقته مباشرة مع العملاء.

3. يعتمد على تكنولوجيا بسيطة ولا يتطلب حجماً كبيراً من رأس المال.
4. أن يمارس المشروع عمله في منطقة محلية (الاعتماد على المواد الاولية والخدمات المتوفرة محليا وتسويق السلع والخدمات في نفس المنطقة التي تنشأ فيها) .
5. درجة المخاطر فيها قليلة لا يحتاج المشروع الصغير إلى تمويل كبير سواء ذاتياً أو من منظمات التمويل في المجتمع .
6. أن يتسم المشروع بصغر الحجم ومحدودية النشاط. (كاسب ، 2007 : 23)

2. أهمية المشاريع الصغيرة

ويمكن تقسيم أهمية المشاريع الصغيرة إلى عدد من المستويات وذلك طبقاً لأهميتها:

1. على المستوى الفردي (صاحب المشروع) : (علي ، 2017: 621)
 - أ- اشباع حاجة صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية لها كيان خاص.
 - ب- ضمان الحصول على دخل شخصي له ولأسرته بصفة خاصة، إذا ادير المشروع بأسلوب علمي رشيد .
 - ت- تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل بتكلفة منخفضة جداً بما يناسب امكانات الدول النامية، فضلاً عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف المهرة وحتى غير المهرة.
 - ث- استثمار المدخرات الفردية (المحلية) من خلال مشاركة واعطاء الفرصة للقطاع الخاص في التنمية المحلية (الأسرج ، 2010: 49) .
2. على المستوى الجماعي: تمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع بما يلي:
 - أ- تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي (العلاقة قوية مع المجتمع المحلي)
 - ب- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة في مختلف المجالات .
 - ت- تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الانتاج في الهيكل الانتاجي .
 - ث- استخدام تكنولوجيا محلية دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة ومكلفة.

أما بالنسبة إلى أهم العوامل التي يجب توفرها لنجاح المشروعات الصغيرة هي كالاتي :

 1. الدعم الحكومي سواء عن طريق التشريعات أو عن طريق الدعم المادي أو المعنوي .
 2. توافر المعلومات الإدارية والتسويقية والفنية وذلك عن طريق مراكز التثقيف والتدريب .
 3. الرقابة عن طريق مسك السجلات التي توضح نفقات المشروع وايراداته، والرقابة على الإنتاج لضمان كفاءة رأس المال.
 4. توافر الريادة والابداع لدى اصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق الالتزام بالعمل والاهتمام بالجودة والكفاءة والقدرة على الاقتناع وخلق الصلات.
 5. الدعم المصرفي عن طريق نشر الوعي المصرفي وتوفير البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف ومؤسسات التمويل في دعم المشروعات الصغيرة (علي، 2017: 622) .

3. تمويل المشاريع الصغيرة ومعوقاتها

أ- تمويل المشاريع الصغيرة

أخذ الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة يتزايد في السنوات الاخيرة في معظم الدول النامية وذلك استجابة لاستراتيجية دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية ، وإلى كون هذه المشاريع اصبحت تمثل الادارة الأكثر فعالية في توفير فرص العمل والتقليل من حالة البطالة ورفع من مستوى المعيشة واحداث عملية النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتمويل يعرف بانه: مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمتد صاحب المشروع بوسائل الدفع (Encyclopedia,1983: p272) كما يعرفه بعض الاقتصاديين بأنه : توفير رأس المال أو قرض نقدي اللازم لتنفيذ المشروع (Stephen, 1980 :p22) ، لذلك يعتبر التمويل للمشاريع الصغير بمختلف اشكالها عنصر اساسي وضروري ، وعليه سوف يكون لشركات التمويل والاقتراض دوراً كبيراً في هذا المجال (علي ، 2017: 622) .

ب- معوقات التمويل

أما بالنسبة لمعوقات التمويل للمشاريع الصغيرة هي كالاتي :

- تعتبر المشاكل المالية من أهم المعوقات التي تحد من أنشطة الصناعات الصغيرة ، إذ يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين بان الصناعات الصغيرة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانيات المحددة من رأس المال.
- من الصعوبات الاخرى التي تتعرض لها عملية منح القروض هي وضع ضمانات عقارية مشددة من قبل الجهات المانحة لتلك القروض وبالتالي عدم توفر الضمان العقاري عند اغلب الصناعات الصغيرة مما يحول دون منح القروض التي لا تتجاوز في اغلب الاحوال ما بين (10-15) من قيمة الكفالة المالية للشخص المقترض .
- محدودية الحصول على مدخلات انتاجية عالية الجودة وصعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد اجراءات الاستيراد .

- ضعف انظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية إلى سوء التوظيف والبطالة أو الهجرة خارج الوطن، مما أدى كل ذلك إلى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات الصغيرة (علي، 2017: 623).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

- أولاً: دور القروض الاستثمارية في دعم المشاريع الصغيرة في محافظة ديالى

1. نبذة تعريفية عن دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى

تعد دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي في محافظة ديالى إحدى الدوائر الحيوية والمهمة كونها تعنى برعاية شريحة كبيرة ذات مستوى دخل محدود جداً، وهي من الدوائر التي تعمل على تجسيد القيمة الانسانية باعتباره ركناً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقاً وواجباً أساسياً، وكذلك تأمين الضمان الاجتماعي لجميع العمال لرفع المستوى المعاشي للطبقة العاملة بما يضمن لهم العيش والحياة الكريمة، والدائرة عدة شعب وما يهمننا من دراسة بحثنا هذا هو شعبة العمل والتدريب المهني كونها الشعبة المعنية بتوفير العمل لأكثر قدر ممكن من طبقة العاطلين عن العمل (الخريجين وغير الخريجين) الذين ليس لهم أي مورد مالي ثابت، كذلك منح القروض للمسجلين من أجل إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، أيضاً تعمل على تطوير قدرات ومهارات العاملين من خلال إقامة الدورات التدريبية وورش العمل، في سنة 2006 انشطرت شعبة العمل والتدريب المهني كدائرة مستقلة عن دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي، اما بالنسبة الى برنامج منح القروض الاستثمارية فقد بدأ العمل به في نهاية سنة 2007 حيث تم منح القروض إلى المسجلين (العاطلين عن العمل) كدفعة أولى في بداية سنة 2008 تحت برنامج يدعى بـ (القروض الميسرة) ومبلغ القرض يتراوح من (2-4) مليون دينار عراقي، اما الدفعة الثانية من برنامج منح القروض والذي يعرف بـ (الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر) ومبلغ القرض يتراوح من (5-10) مليون دينار عراقي، تم العمل به في سنة 2012 من خلال التقديم المباشر إلى شعبة التشغيل والقروض التابعة لقسم العمل والتدريب المهني والمعنية في منح القروض وتشغيل العاطلين عن العمل لمختلف الشرائح لحد سنة 2013، ثم بعد ذلك تم التقديم على القروض من خلال الموقع الرسمي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية على البرنامج الذي يدعى بـ (برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفق قانون رقم 10 لسنة 2012) مبلغ القرض (8) مليون دينار عراقي ولحد الان معمول به، الهدف من منح هذه القروض للمسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني هو لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل في مختلف المجالات سواء كانت (صناعية، تجارية، خدمية) والتي لا تتطلب رؤوس أموال أو أيدي عاملة كثيرة، ويستثنى من ذلك المشاريع الزراعية وتجارة السيارات والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ومعدات كثيرة ومتنوعة.

اما بالنسبة إلى ضوابط منح القروض، هناك عدة ضوابط عند منح القروض للمسجلين عليها وهي:

1. تستحق الاسرة الواحدة فرصة واحدة للإقراض ويسترشد بالبطاقة التموينية اساساً لتحديد الاسرة الواحدة مهما كان عدد العاطلين فيها.
2. يدير المستفيد من القرض مشروعه بنفسه، ويجوز أن يشترك أكثر من مقترض في مشروع واحد وحسب طبيعة المشروع.
3. يجوز نقل المشروع الى ورثة المقترض في حالة وفاته او إلى احد اشقائه وشقيقاته في حال عدم وجود ورثة شريطة أن يكون من العاطلين عن العمل ومسجلين في قاعدة بيانات العاطلين.
4. لا يقل عمر طالب القرض عن (18) سنة ولا يزيد عن (45) سنة وأن يكون عاقل كامل الاهلية من الناحية الصحية والعقلية.
5. لا يحق للمقترض تغيير طبيعة نشاط المشروع أو موقعه الا بموافقة مدير الصندوق.
6. لا يحق لمن استفاد من أي برنامج للإقراض (برنامج حكومي أو دولي) التقديم على قرض من الصندوق.
7. لا يجوز للطلبة المستمرين في الدراسة التقديم للحصول على قرض ويستثنى من ذلك الدراسة المسائية.
8. لا يمنح القرض للمرأة المتزوجة العاطلة عن العمل والمسجلة في قاعدة البيانات أن كان لزوجها دخل ثابت وبالعكس، ولا تقبل كفالة المرأة لزوجها الحاصل على القرض.

2. برنامج القروض الاستثمارية في محافظة ديالى

بين برنامج منح القروض الاستثمارية من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى عدد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والمشمولة بالقروض وعدد المسجلين عليها (العاطلين عن العمل) اللذين ليس لهم دخل ثابت، وكذلك يتضمن البرنامج مقدار المبالغ المدفوعة للقروض سنوياً، ومن الجداول (1) سنحل بيانات برنامج منح القروض للمدة من 2008/2018. نلاحظ من الجدول (1) هناك ارتفاع في عدد المشاريع المشمولة ببرنامج القرض الاستثماري لعام 2008 والذي يتراوح مقداره من (2-4) مليون دينار عراقي حيث ان سبب هذا الارتفاع في المشاريع الصغيرة يعود الى رغبة المقترضين للحصول على القرض الاستثماري كونهم عاطلين عن العمل وليس لديهم أي مصدر للدخل كذلك أن هذا القرض يشمل كافة الفئات العاطلة من (الخريجين وغير الخريجين) من اجل استثمار هذه القروض في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في كافة المجالات سواء كانت (صناعية، تجارية، خدمية) مثل (محلات الحدادة، والملابس، ومواد غذائية، وبقالة .. الخ) باستثناء المشاريع الزراعية الكبيرة والتي تتطلب رؤوس أموال وايدي عاملة كثيرة، وهذه المشاريع موزعة على مختلف اقصية ونواحي المحافظة.

جدول (1): يبين المشاريع التي تم تمويلها وشمولها ببرنامج القروض الاستثمارية من قبل دائرة العمل والتدريب المهني - محافظة ديالى للمدة 2018/2008 .

السنة	عدد المشاريع	النسبة %
2008	2,446	50,4%
2009	—	—
2010	—	—
2011	—	—
2012	620	12,8%
2013	328	6,8%
2014	265	5,5%
2015	610	12,6%
2016	222	4,6%
2017	26	0,5%
2018	329	6,8%
مجموع المشاريع	4,846	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة العمل والتدريب المهني - محافظة ديالى سنوات متفرقة العلامة (—) تشير إلى عدم شمول هذه السنوات ببرنامج منح القروض

اما السنوات (2009، 2010، 2011) فلم تكن مشمولة في هذا البرنامج، حيث ان القرض الاستثماري كان موزعاً على ثلاث دفعات، الدفعة الاولى كانت في سنة 2008 وهي (قروض ميسرة) والدفعة الثانية تدعى بـ (الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر) وهو برنامج القروض الصغيرة الميسرة الذي بدأ العمل به في سنة 2012 ويستهدف الفئات الاكثر فقراً لدعمها في إقامة مشاريع مدرة للدخل وهذه الفئات هي:

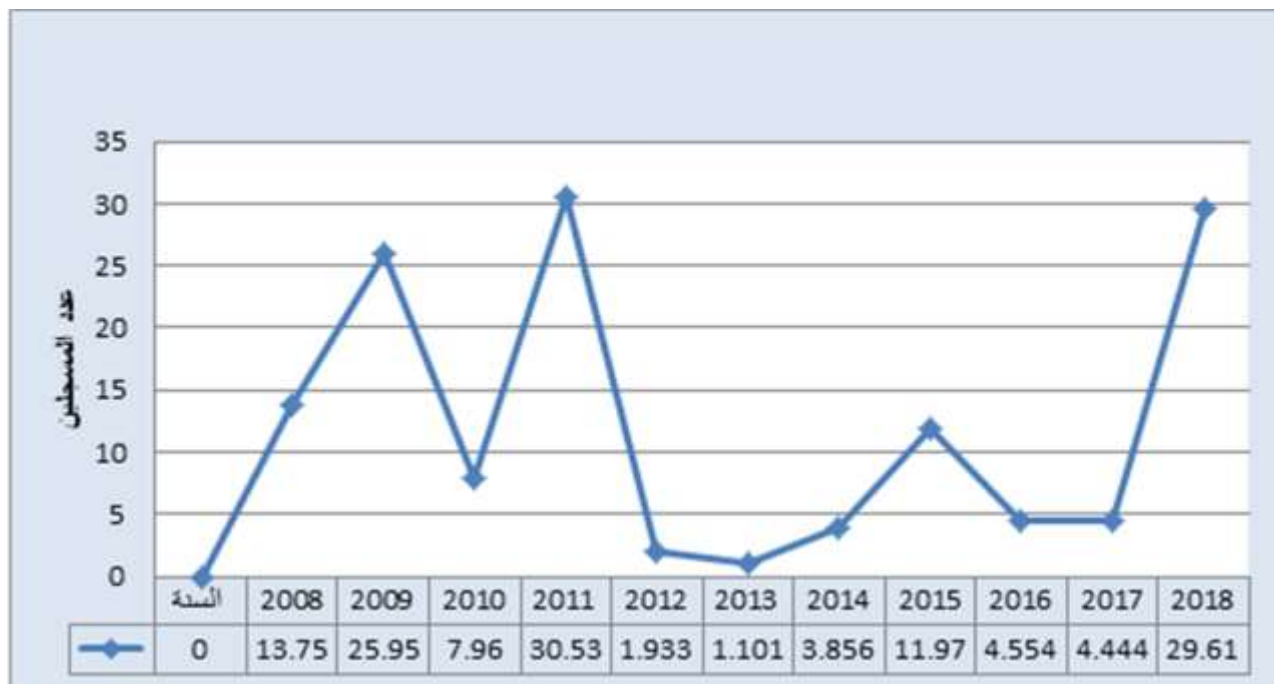
- العاطلون عن العمل من الفقراء المعيلين لأسرهم
- المعاقون القادرون على العمل
- الارامل والمطلقات المعيلات لأسرهم
- المهجرون العائدون إلى مناطق سكناهم
- الاسر غير المستقرة في مناطق الطمر الصحي

ومبلغ القرض يتراوح من (5-10) مليون دينار، اما الدفعة الثالثة هي (برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفق قانون رقم 10 لسنة 2012) مبلغ القرض (8) مليون دينار عراقي، وقد بدأ في 2013/1/23 ويستهدف الباحثين عن العمل المسجلين في قاعدة البيانات في وزارة العمل، والفئات المستهدفة فيه هم أصحاب المشاريع القائمة المشمولة بأحكام قانون رقم 30 لسنة 2000، بالإضافة إلى فئة النساء والشابات وذلك بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، حيث بلغ عدد المشاريع (328) مشروعاً بعد ان كان (620) مشروعاً في سنة 2012 وسبب انخفاض المشاريع يعود الى انخفاض التمويل المخصص للقروض الاستثمارية، واستمر انخفاض المشاريع الصغيرة الى (26) مشروع سنة 2017 ويعود هذا التراجع الى شروط مبلغ القرض وهي من متطلبات الحصول على القرض الاستثماري ومن هذه الشروط مطالبة المقترض بعقد ايجار مصدق من كاتب العدل، كذلك مطالبته ببراءة الذمة المالية من دائرة الضريبة، ثم زاد عدد المشاريع الى (329) مشروعاً في سنة 2018 وذلك لزيادة مبلغ القرض الى (8) مليون دينار، ويتضح لنا من ذلك ان المجموع الاجمالي للمشاريع الصغيرة بلغ (4846) مشروعاً خلال مدة الدراسة 2018/2008.

جدول (2): يبين عدد المسجلين على القرض الاستثماري في محافظة ديالى للمدة 2018/2008

السنة	عدد المسجلين	النسبة %
2008	13,750	—
2009	25,950	10%
2010	7,960	19%
2011	30,533	9,5%
2012	1,933	22,5%
2013	1,101	1,4%
2014	3,856	0,8%
2015	1,1969	2,8%
2016	4,554	8,8%
2017	4,444	3,4%
2018	29,706	3,3%
مجموع المسجلين	135,756	21,9%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة العمل والتدريب المهني - ديالى للمدة 2018/2008



شكل (1): عدد المسجلين على القرض الاستثماري في محافظة ديالى للمدة 2018/2008

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

من الشكل (2) نلاحظ ان عدد المسجلين (العاطلين على العمل) من الخريجين وغير الخريجين بلغ (13,750) مسجلاً في عام 2008 وبنسبة تتراوح (10%)، ثم ارتفع عدد المسجلين الى (25,950) مسجلاً في عام 2009 وبنسبة تتراوح (19%) سبب الارتفاع يعود الى (1- أنها قروض ميسرة بدون فائدة 2- توفير فرص عمل للعاطلين 3- منحة مادية 4- ارتفاع اعداد الخريجين العاطلين عن العمل) وذلك للحاجة إلى إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل في مختلف المجالات (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية) أما السنوات (2011-2010-2009) مثل ما بيننا ذلك لم تكن مشمولة بالقرض الاستثماري مما انعكس على ارتفاع اعداد المسجلين العاطلين عن العمل خلال فترة الدراسة، أملاً من الحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير مدر للدخل، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المسجلين حيث وصل إلى (30,533) مسجلاً في سنة 2011 أي بنسبة قدرها (22,5%) ثم انخفضت إلى (1,933) مسجلاً في سنة 2012 أي بنسبة قدرها (1,4%) بعد أن تم بدأ منح القروض للمسجلين في هذا العام، ثم بعد ذلك ارتفع عدد المسجلين إلى (29,706) مسجلاً في سنة 2018 أي بنسبة قدرها (21,9%) وسبب ارتفاع اعداد المسجلين يعود إلى زيادة مبلغ القرض إلى (8) مليون دينار وهي قروض ميسرة وبالتالي نلاحظ ان اجمالي اعداد المسجلين (العاطلين عن العمل) للمدة 2018/2008 بلغ (135,756) مسجلاً على القرض الاستثماري.

جدول (3): يبين مبالغ القروض الاستثمارية للمدة 2018/2008 مليار دينار عراقي

السنة	مبلغ القرض	النسبة %
2008	5,919	23,6%
2009	—	—
2010	—	—
2011	—	—
2012	4,960	19,7%
2013	2,624	10,4%
2014	2,120	8,4%
2015	4,880	19,4%
2016	1,776	7,1%
2017	0,208	0,8%
2018	2,632	10,5%
مجموع القروض	25,119	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة العمل والتدريب المهني - ديالى سنوات متفرقة . (—) تشير إلى عدم شمول هذه السنوات برنامج القروض .

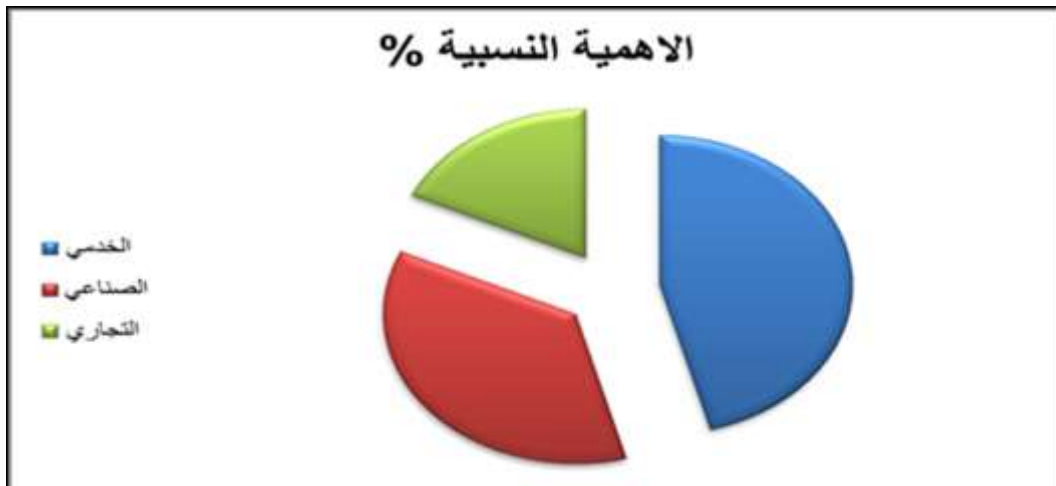
من جدول (3) نلاحظ هناك ارتفاع واضح في المبالغ المخصصة للقروض الاستثمارية، حيث بلغت (5,919) مليار دينار عراقي في عام 2008 بنسبة تتراوح بـ (23,6%) وسبب الارتفاع يعود إلى ان البرنامج الاول والذي تضمن (قروض ميسرة) ليشمل مختلف الفئات العاطلة عن العمل، والهدف من ذلك هو إيجاد فرصة عمل للعاطلين، وللتقليل من حالة البطالة التي تعاني منها

محافظة ديالى نتيجة تزايد أعداد العاطلين عن العمل (الخريجين وغير الخريجين)، ثم بعد ذلك انخفضت مبالغ القروض إلى (4,960) مليار دينار في سنة 2012 بنسبة تتراوح بـ (19,7%) وسبب الانخفاض يعود إلى استقطاع نسبة (3%) من مبلغ القرض كأجور خدمات إدارية مثل (أجور الكشف للمشاريع الصغيرة، حصة للاستثمار، اللجان المختصة في منح القروض) أيضا من أسباب انخفاض مبالغ القروض الاستثمارية هو زيادة حصة القرض الاستثماري للشخص المقترض، حيث قدر مبلغ القرض من (5-10) مليون دينار للمدة 2009/2017 بعد ان كان (2-4) مليون دينار في سنة 2008، ثم بلغت مبالغ القروض إلى (2,632) مليار دينار في سنة 2018 بنسبة تتراوح بـ (10,5%) وقدر مبلغ القرض بـ (8) مليون دينار المخصص من صندوق دعم القروض الميسرة يتم تسديد القرض لمدة خمس سنوات على أن يسدد سنوياً مبلغ مقداره (1,600,000) دينار، أما بالنسبة إلى إجمالي مبالغ القروض الاستثمارية للمدة 2008/2018 فقد بلغت (25,119) مليار دينار عراقي.

جدول (4): يبين نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب القطاعات الاقتصادية

ت	القطاعات	الاهمية النسبية %
1	الخدمي	45,76%
2	الصناعي	36,13%
3	التجاري	18,11%
	المجموع	100%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات دائرة العمل والتدريب المهني ، ديالى للسنوات 2008/2018



الشكل (2): يوضح الاهمية النسبية للقروض حسب القطاعات الاقتصادية للمدة 2008/2018

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4)

يتبين لنا من الشكل (2) ان القطاع الخدمي يحتل الجزء الاكبر من بين القطاعات الاقتصادية والذي تبلغ نسبته (45,76%) من اجمالي عدد القروض الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية، وهذا دليل على سيطرة شبه كاملة للقطاع الخدمي على المشاريع الصغيرة ، ثم يأتي القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بنسبة (36,13%) من اجمالي القروض الممنوحة لهذا القطاع ، وبالرغم من توفر المقومات الصناعية الا أن مستوى الاستفادة من هذا القطاع تكاد تكون ضعيفة جداً، والسبب يعود إلى ضعف الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع، اما القطاع التجاري يأتي بالمرتبة الثالثة بنسبة (18,11%) من اجمالي القروض الممنوحة لهذا القطاع، وهي أيضا نسبة متدنية وغير مقبولة من المشاريع التجارية الصغيرة، والسبب يعود إلى سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة والتي يسعا فيها أصحاب المهن الابتعاد عن المخاطر الناجمة عن الشروط والضمانات على القروض الممنوحة للقطاع التجاري .

الاستنتاجات

1. المشاريع الصغيرة هي أداة فاعلة تعمل على تشكيل الكثير من فرص العمل وزيادة الطاقة الانتاجية، ورفع المستوى المعاشي لأصحابها والعاملين فيها.
2. هناك ارتفاع في عدد المشاريع المشمولة ببرنامج القرض الاستثماري المخصصة لدائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى منذ المرحلة الاولى من منح هذه القروض، ثم اخذت بالتراجع بسبب تزايد أعداد المسجلين وانخفاض مصادر التمويل.
3. تزايد أعداد المسجلين على القروض الاستثمارية خلال مدة الدراسة في دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى، وذلك للحاجة لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل في مختلف المجالات (صناعية، خدمية، تجارية).

4. هناك ارتفاع واضح في المبالغ المخصصة للقروض الاستثمارية من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في محافظة ديالى، مما أدى إلى ارتفاع اعداد المسجلين العاطلين .
5. أحتل القطاع الخدمي المرتبة الاولى من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى (القطاع الصناعي والتجاري) في الاهمية النسبية في الاستحواذ على القروض الاستثمارية .

التوصيات

1. التنسيق مع المنظمات الدولية في تنفيذ ودعم المشاريع الصغيرة لإيجاد فرص العمل وتطوير وتوسيع برامج التشغيل والقروض وفقاً لمتطلبات سوق العمل.
2. إعداد البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والمشاركة مع لجان وفرق عمل الوزارات واطراف العمل للمساهمة في تطوير وتحسين واقع العمل .
3. دعم العاطلين المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني لتوفير فرص عمل ذاتية وذلك من خلال منحهم قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة ضمن قانون (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012) إضافة الى برنامج (استراتيجية التخفيف من الفقر) ويهتم المشروعين بإيجاد الحواضن التي تستوعب هذه المشاريع لضمان نجاحها واستمرارها وتقليل مخاطر التحديات والخاسرات المحتملة في سوق العمل
4. وضع استراتيجية التواصل مع المستفيدين من خدمات الدائرة والداعمين الوطنيين والدوليين في دعم المشاريع الصغيرة.
5. الاهتمام المتزايد من قبل الجهات المسؤولة وذات العلاقة في محافظة ديالى لدعم المشروعات الصغيرة الحرفية واليدوية في قطاعات (الصناعة، الزراعة، والخدمات) ومتابعة تنفيذها وسير عملها ، وذلك لنجاحها في خلق فرص عمل مناسبة للعاطلين.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- [1] الأسرج، حسين عبد المطلب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2010.
- [2] زكي، رمزي، الديون والتنمية – القروض الخارجية واثرها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
- [3] رمضان، زيادة، جودة، محفوظ، إدارة مخاطر الأتمان، الشركة العربية المتحدة للتسوق، القاهرة، 2008.
- [4] الهادي، سامر علي عبد، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2013.
- [5] لطرش، الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- [6] نايف، عبد الجواد و رشيد، عبد المجيد، "مشكلة القروض الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الآخذة في النمو"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (17)، 1994.
- [7] عجام، ميثم سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، عمان، الاردن، 2002.
- [8] السيد فتحي، ياسمين، دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، القاهرة جمهورية مصر العربية، 2010.
- [9] علي، يونس وخالد، نهاد، "دور شركات التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق للمدة 2006/2015 - الشركة العراقية للكفالات والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجاً"، مجلة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3، آب، 2017 .
- [10] صندوق النقد الدولي، ادارة البنك الخارجي، واشنطن، 1991 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

- [1] Encyclopedia Britannica , The importance of Financing , USA , 1983 .
- [2] Hobohm S., "Small, Medium Sized, Enterprises in Economic Development", Journal of Economic Cooperation, July 29-31, 2008, (online) available at: <https://www.sesric.org/files/article/157.pdf>.
- [3] Jean Pierre Bechard & Michel Bernsconi, Management of Small and Medium Projects, 2nd Edition , Paris , 2007.
- [4] Stephen H. Archer & John Willy, Financial Management, 1st Edition, New york , 1980.
- [5] Magableh I., Economics of Microfinance and SMEs in Jordan, VDM, Verilog Publishing Company, Germany , 2004 .
- [6] Yarbroun V. Beth, The World Economy Trade and Finance, The Diyden Press, 2nd Edition , 1995.